الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر

د. علي الدين هلال
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

١ ـ تحديد المفاهيم :

تتناول هذه الدراسة البحر الأحمر كأحد مناطق الأمن الوطني المصري والأمن القومي العربي ، وربما يحسن البدء بتعريف لمفهوم الأمن القومي National Security ومنطقة الأمن Security Zone أما الأمن القومي فيقصد به « تأمين كيان الدولة ـ أو مجموعة من الدول ـ من الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا ، وتأمين مصالحها ، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية (1) • ومن ثم فان هذا المفهوم يدور حول ثلاثة محاور رئيسية :

- تأمين كيان الدولة ، أو مجموعة الدول ، الذي يتمثل في المقام الأول في وحدة أراضيها وحماية اقليمها •
- ان هذا التأمين يكون في مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية ، القائمة والمحتملة •
- تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتمثل عادة في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الشاملة مع اختلاف الأساليب التي يمكن أن تتحقق بها هذه الأهداف •

القضية التي تثيرها دراسات الأمن القومي هي تحديد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي يتحقق في ظلها استقرار

المجتمع ورفاهيته ووحدته الاقليمية ، وكذلك تحديد الظروف أو المواقف التي تمثل خطرا على هذا الأمن ، وتتطلب سرعة الحركة لمواجهتها أو العمل أصلا للحيلولة دون قيامها • الأمن القومي اذن ليس مجرد قضية عسكرية وحسب ولكنه مسألة متعددة العوامل والأبعاد تختلط فيها السياسة بالاقتصاد ، الجغرافيا بالعسكرية ، والوضع الاجتماعي بقوة الدولة ، والنظام السياسي بالاستراتيجية •

ويثور تساؤل عما اذا كان هناك مفهوم للأمن العربي أم ربما كان الأصح الحديث عن الأمن المصري وحسب (٢) • والحقيقة أن كلا المفهومين يمثلان مستويين مختلفين للتحليل ، فهناك بالتأكيد مقومات لمفهوم مصري للأمن يرتبط بمصر كواقع جغرافي وبشري وتاريخي واقتصادي يمكن تتبعه عبر العصور ، وهناك أيضا مفهوم عربي للأمن يدخل في اعتباره العلاقات القائمة بين شعوب الأمة العربية وطبيعة انتمائها وتطلعاتها وأهدافها وأنماط التفاعلات بينها • الأمن المصري والأمن العربي اذن لا يجب أحدهما الآخر بل يكمله ويتممه ، فصحيح أن هناك « أمن مصري » ولكن هذا الأمن هو جزء من كل وهو « الأمن العربي » • ومن هنا التمييز في الاصطلاح بين الأمن الوطني والأمن القومي العربي •

في هذا الاطار يقصد بمناطق الأمن لدولة ما أو لمجموعة من الدول تلك المناطق التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الاسراتيجية • ويمكن أن تتحدد منطقة الأمن وفقا لثلاثة معايير :

(أ) المعيار الجغرافي : ويشار في هذا الصدد مايتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية ومايوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية تنعكس على الأطراف المتجاورة ايجابا أو سلبا •

(ب) المعيار السياسي أو الأيديولوجي : الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة وما تتصدى له من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها بما توجده من ارتباطات وانتماءات •

(جـ) معيار قوة الدولة : فهناك علاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها ، فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها وتعددت ارتباطاتها اتسع نطاق أمنها •

وكما هو واضح فان هذه المعايير ليست على نفس الدرجة من الثبات والاستمرار ، فبينما يميل الأول – نسبيا – الى الاستقرار ، فان الثاني أكثر عرضة للتغيير نتيجة تغير شكل نظام الحكم أو القيادة السياسية أو الظروف الداخلية .

٢ – البحر الأحمر كمنطقة أمن :

البعد التاريخي والطرح المعاصر :

أي نظرة لخريطة المنطقة العربية لابد أن تتوقف أمام البحر الأحمر كأحد مناطق الأمن الرئيسية من زاوية الأمن المصري أو العربي . هذه المنطقة التي يحدها شمالا خليج السويس والشاطىء الغربي لخليج العقبة بينما يقع الشاطىء الشرقي للخليج ضمن حدود المملكة العربية السعودية ، وفي أقصى شمال الخليج يوجد ميناء العقبة الذي يعد المنفذ الوحيد للأردن على البحر الأحمر والى الغرب منه يقع ميناء ايلات في اسرائيل ، أو الحد الجنوبي للبحر فتطل عليه اليمنيتان (الشمالية والجنوبية) والصومال وجيبوتي واثيوبيا . من هذا العرض يتضح أن أغلب هذه الشواطىء تقع ضمن حدود دول عربية ، فالدول الواقعة على الساحل الشرقي باكمله دول عربية (الأردن والسعودية واليمنيتان) المنفذ الوحيد للأردن على البحر الأحمر والى الغرب منه يقع ميناء ايلات في اسرائيل ، أما الحد الجنوبي للبحر فتطل عليه اليمنيتان (الشمالية والجنوبية) والصومال وجيبوتي واثيوبيا . من هذا العرض يتضح أن أغلب هذه الشواطىء تقع ضمن حدود دول عربية ، فالدول الواقعة على الساحل الشرقي باكمله دول عربية (الأردن والسعودية واليمنيتان) وأن حوالي ٢٠٠٠ ميل من الساحل الغربي يقع في مصر والسودان وجيبوتي والصومال بينما تشغل السواحل الأرترية التابعة لأثيوبيا حوالي ٤٠٠ ميل من هذا الساحل (٣) .

ان أهمية البحر الأحمر يمكن أن تثار من جانبين : الأول هو الجانب العسكري الأمني • فالبحر الأحمر هو مدخل البلاد العربية الى افريقيا وآسيا ، وهو المنفذ البحري الوحيد لكل من السودان والأردن والصومال (وأثيوبيا) ، وهو طريق نقل البترول من منطقة الخليج الى البلاد المستهلكة ، وهو يمكن أن يكون – بالتعبير العسكري – « جبهة تعرض » لمصر العليا ومنابع النيل ، وهو علاوة على ذلك وبسببه أحد بؤر الصراع الاستراتيجي العالمي • فأمن البحر الأحمر يرتبط بأمن المحيط الهندي من ناحية ، وبأمن الخليج العربي من ناحية ثانية ، وبأمن البحر الأبيض المتوسط من ناحية ثالثة ، وهو همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي بالاضافة الى وجود عدد من القواعد والتسهيلات العسكرية لدول أجنبية فيه • أما الجانب الثاني فهو اقتصادي ، فحركة الملاحة في البحر الأحمر تمثل المصدر الاساسي للدخل في اليمن الجنوبية ومصدرا هاما للدخل في الصومال وجيبوتي كما تتردد احتمالات وجود ثروات بترولية في قاعه ، هذا الى جانب أهميته كطريق للنقل البحري وبالذات البترول وارتباطه بحركة الملاحة في قناة السويس • ومن هنا فان أمن البحر الأحمر ينبغي أن يكون أحد قضايا ومشاغل الفكر الاستراتيجي العربي الرئيسية •

ولا تقتصر أهمية البحر الأحمر على الفترة المعاصرة بل تظهر جليا في التاريخ القديم في شكل العلاقات التجارية بين مصر وبلاد بونت (الصومال) للحصول على البخور ، والعطور ، والأخشاب ، وفي العصور الوسطى لعب البحر الأحمر دوره كطريق للملاحة والتجارة والمواصلات جنت من ورائه مصر الكثير •ولكن القوة البرتغالية الصاعدة دخلت مع مصر في صراع انتهى في بداية القرن السادس عشر (١٥٠٩) بهزيمة الأسطول المصري في عهد الغوري •

واذا كان اكتشاف رأس الرجاء الصالح قد قلل لمدة من أهمية البحر الأحمر ، فقد جاء افتتاح قناة السويس (١٨٦٩) ليعيد له هذه الأهمية كممر للتجارة • وارتبط ذلك ببدء التنافس الاستعماري للسيطرة على المراكز الاستراتيجية فيه فاستولت انجلترة على عدن (١٨٣٢) وفرنسا على ميناء أبوبوك (١٨٦٢) وايطاليا على عصب بعد ذلك •

ويقدم د• شوقي عطا الله الجمل في دراسته عن سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرضا يوضح فيه كيف تأثرت مصر كثيرا بموقعها على البحر الأحمر ، وأن السياسة المصرية وقتذاك

عبرت عن تصور متكامل وهدفت الى ضمان الأمن المصري من خلال الوجود والسيطرة في البحر الأحمر وردع القوى الأوربية المتطلعة الى ذلك • فمن الناحية العسكرية كان الأسطول البحري المصري يجوب البحر فارضا وجوده في مواجهة أساطيل البلاد الأوربية الطامعة فيه ، ومن الناحية السياسية بدات مصر بأن طلبت من السلطنة العثمانية خضوع ميناءي سواكن ومصوع للادارة المصرية (١٨٦٥) ، ثم أنشأت محافظة سواحل البحر الأحمر ، ثم ضمت زيلع الى الادارة المصرية ، ومنها خرجت حملة مصرية لفتح سلطنة هرر (١٨٧٥) ولم يات عام ١٨٧٧ الا وكانت مصر تسيطر على ساحل البحر الأحمر الغربي كله وعلى ساحل عدن (٤) •

رغم ذلك فان أمن البحر الأحمر لم يطرح بشكل ملح على المستوى السياسي العملي العربي الا في عام ١٩٧٧ عندما تضافرت مجموعة من العوامل التي تراكمت عبر عدة سنين وأدت في النهاية الى طرح القضية • وتتمثل هذه العوامل في اعلان مصر اغلاق باب المندب خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وتصاعد الثورة في ارتريا ، وانفجار الموقف في القرن الافريقي بين اثيوبيا والصومال بخصوص أوجادين ، وتدهور العلاقات بين أثيوبيا والسودان ، وقيام طائرات مجهولة الجنسية – رجح أنها اسرائيلية – بالاستطلاع فوق باب المندب واليمن الشمالية في ديسمبر ١٩٧٦ •

في هذا السياق التاريخي تتابعت الأحداث سراعا خلال عام ١٩٧٧ ففي شهر يناير أثارت اليمن الشمالية ضرورة الوصول الى صيغة جماعية للأمن في منطقة البحر الأحمر ضمن نطاق معاهدة الدفاع العربي ، وأثير في هذا الصدد أن عددا من الخبراء العسكريين من مصر والسعودية قد وصل الى باب المندب للقيام بدراسات ميدانية حول كيفية توفير الحماية والأمن للمنطقة (٥) •

وفي ٢٧ – ٢٨ فبراير انعقد مؤتمر القمة الثلاثي بين مصر وسوريا والسودان في الخرطوم وكان أحد موضوعاته الرئيسية هو أمن البحر الأحمر ورغم أن أحد العبارات التي ترددت هو شعار « أن البحر الأحمر هو بحر عربي » فان البيان الرسمي للمؤتمر اكتفى بالاشارة الى الحاجة الى توفير السلم والأمن في منطقة البحر الأحمر وأن تكون منطقة سلام لصالح الشعوب

وفي منأى عن الصراعات الدولية • وجدير بالذكر أن أثيوبيا هاجمت بعنف هذه التحركات العربية واعتبرت أي اشارة الى البحر الأحمر « كبحر عربي » بمثابة تعبير عن نوايا استعمارية ونزعات رومانسية قومية عربية باعتبار انها تتجاهل وجود دول غير عربية في منطقة البحر الأحمر •

وشهد شهرا فبراير ومارس عددا من التحركات الأخرى مثل زيارة الشيخ زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة لليمن الجنوبية ، وجولة الرئيس جعفر نميري في سلطنة عمان والصومال واليمنيتين ، ودعا البيان السوداني – الصومالي المشترك الى ضرورة وصول الدول المطلة على البحر الأحمر الى استراتيجية محددة لابعاد هذه المنطقة عن الصراع الدولي والأطماع الصهيونية ، كما دعا الرئيس نميري الى مؤتمر موسع للدول المطلة على البحر ، وفي نفس الفترة زار فيدل كاسترو اليمن الجنوبي وأخيرا عقد مؤتمر تعز في مارس بحضور رؤساء السودان والصومال واليمنيتين الذي اكد بيانه على ضرورة أن تظل منطقة البحر الأحمر منطقة سلام •

وفي أبريل سافر وزير الدفاع الصومالي الى السعودية والكويت لمباحثات تتعلق بالبحر الأحمر ، وسافر مبعوث خاص للرئيس نميري الى دول الخليج لعرض نتائج مؤتمر تعز • وبرز في هذا الاطار دور السودان الذي صرح وزير خارجيته في ٢٤ فبراير الى صحيفة الأيام السودانية أن مسألة أمن البحر الأحمر هي الشغل الشاغل والرئيسي للسودان • وبينما ذكرت نفس الصحيفة أن موقفا مصريا سودانيا موحدا قد اتخذ لمواجهة أي تدخل يمس امن المنطقة فقد أعلنت اثيوبيا أن المناورات التي تقوم بها البحرية المصرية في البحر الأحمر موجهة في الأساس ضدها كما هاجم الاتحاد السوفيتي بعنف التحركات المصرية السعودية واتهم هذه الجهود بأنها تسعى الى تشكيل حلف عسكري سياسي لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة وضد اثيوبيا •

وفي مايو قام السلطان قابوس حاكم عمان بزيارة مصر ، وأعلنت فرنسا عن قرارها باعطاء اقليم عفار وعيسى الاستقلال في ٢٧ يونيو مع الاحتفاظ بعلاقات عسكرية واقتصادية بين البلدين ، وكررت السودان دعوتها لعقد مؤتمر موسع لبحث قضية أمن البحر الأحمر وهو ما أيده رئيس دولة الامارات العربية المتحدة •

وفي يوليو قام نائب رئيس الصومال بزيارة دولة الامارات ، واقترحت

جامعة الدول العربية انشاء قوة ردع تشرف على أمن البحر الأحمر بعد تردد أنباء وجود عسكري اسرائيلي في بعض الجزر القريبة من ساحل ارتريا بموافقة أثيوبيا ، وادرج في جدول أعمال وزراء الخارجية العرب في سبتمبر هذا الموضوع (٦) .

هذا النشاط المكثف بخصوص أمن البحر الأحمر لا يمكن فصله عن التحولات في توازن القوى وأنماط التحالفات الدولية التي حدثت في هذه الفترة ، واشتعال الحرب في القرن الافريقي فقد كانت هناك محاولات – لم تنجح في النهاية – لاحتواء اليمن الجنوبي وربطه بهذه التحركات ، والصومال الذي كان قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفييتي قام بالغاء معاهدة التعاون والصداقة بين البلدين وبطرد الخبراء والمستشارين السوفييت وبقطع العلاقات مع كوبا ، وبالعكس فان أثيوبيا شهدت تحولا راديكاليا ثوريا بالانقلاب الذي قام به منجستو ماريان والذي أدى الى تقليص العلاقة مع الولايات المتحدة والى مزيد من الارتباط بالاتحاد السوفييتي الذي وصل الى درجة الاسهام العسكري المباشر – ومن خلال كوبا – في الصراع المسلح في منطقة أوجادين (٧) .

وكما هي العادة في السلوك السياسي العربي فكما ظهر موضوع أمن البحر الأحمر بعنف وبالحاح على سطح الحياة السياسية العربية مع بدايات عام ١٩٧٧ حتى بدا وكأنه الاهتمام الرئيسي لعديد من البلدان العربية فقد انزوى مع نهاية العام مع ظهور قضايا واهتمامات جديدة لعل أبرزها زيارة الرئيس أنور السادات الى القدس وما تلاها من تطورات وما أحدثته من آثار .

٣ – الصراع الاستراتيجي في البحر الأحمر :

ينبغي التمييز بادىء ذي بدء بين الوجود العسكري لقوى أجنبية في المنطقة كالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفرنسا ، ودور وسياسات بعض القوى الاقليمية من تلك التي تطل على البحر مع التاكيد على وجود ترابط بين المستويين كما سوف يتضح من العرض .

(أ) القوى الأجنبية :

تتمثل أهمية البحر الأحمر في موقعه كمعبر الى المحيط الهندي من ناحية ولأهمية المنطقة التي يمر فيها من ناحية أخرى · فالبحر الأحمر هو مدخل المحيط الهندي الذي يدور فيه التنافس الدولي بين القوى الكبرى على أشده (٨) وبالذات بعد بروز القوة البحرية مرة أخرى كأحد عناصر التوازن العسكري الرئيسية بعد أن كانت الصواريخ العابرة للقارات والطائرات قد قللت من أهميتها في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وبعد بروز القوة البحرية السوفيتية حتى أن بعض المحللين الاستراتيجيين الغربيين يرون أن تطور البحرية السوفيتية ـ وبالذات نتيجة لأزمة كوبا في ١٩٦٢ ـ هي أهم تطورات الاستراتيجية العسكرية في العالم في الستينات ·

في مارس ١٩٦٨ دخلت قطع الأسطول السوفيتي لأول مرة بشكل مكثف المحيط الهندي وكان ذلك حدثا له مغزاه شبهه بعض المعلقين الغربيين بصفقة الأسلحة السوفيتية لمصر عام ١٩٥٥ نظرا لأهمية الممرات البحرية عموما في الاستراتيجية السوفييتية ولأن هذا الوجود مهد الطريق لمحاولات السوفييت للتمركز عند مدخل البحر الأحمر ففي يوليو ١٩٧٤ وقعت معاهدة الصداقة والتعاون مع الصومال التي حصلت بموجبها على تسهيلات بحرية ، ثم حصلت على تسهيلات أخرى في ميناء عدن ، وتدعم هذا الوجود البحري في أعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ بالوجود العسكري والسياسي الكوبي والسوفييتي في بعض البلدان الافريقية مثل أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو واثيوبيا وكذا في اليمن الجنوبي والذي يمكن اعتباره بمثابة « التعويض » أو « الرد » السوفييتي على انتكاسة نفوذه في المنطقة العربية ·

وهكذا فقد وطد الاتحاد السوفييتي اركان وجوده في الجزء الاستراتيجي الجنوبي للبحر الأحمر بعد أن اوجد ركيزة له أولا في الصومال وبعد خروجه منها في أثيوبيا · هذا بالاضافة الى تأثيره المتزايد على اليمن الجنوبي وبالذات بعد الأحداث السياسية التي أطاحت أولا بالرئيس قحطان الشعبي ثم بالرئيس سالم رُبيع · فضلا عن وجود قوات كوبية ومستشارين عسكريين سوفييت في أثيوبيا واليمن الجنوبي والانتصارات التي حققتها في صراع القرن الافريقي وانسحاب الصومال من منطقة اوجادين ·

أما الوجود الغربي في المنطقة فيتمثل أولا في النفوذ الأمريكي الذي تعرض لقدر من التقلص نتيجة اتجاه أثيوبيا ولجوئها الى المساعدة السوفييتية وعدم تجديدها للاتفاقية العسكرية التي انتهت في يناير ١٩٧٨ وبمقتضاها كان للولايات المتحدة قاعدتان في أسمرة ومصوع . ويتمركز الوجود العسكري الأمريكي في عدد من القواعد الموجودة في المحيط الهندي مثل ديجوجارسيا وموريشيوس ومالديف . ويدعم النفوذ الأمريكي الأدوار التي تقوم بها عدة دول أخرى مثل فرنسا واسرائيل وعدد من الدول العربية المطلة على البحر .

أما فرنسا فقد ظلت تسيطر على عفر وعيسى بشكل مباشر حتى منتصف عام ١٩٧٧ عندما أعلن استقلال جمهورية جيبوتي ولكن لأهميتها الاستراتيجية من ناحية وللخلافات الكامنة بينها وبين كل من أثيوبيا والصومال فقد استمر الوجود العسكري الفرنسي فيها بعد الاستقلال .

(ب) القوى الاقليمية :

نستخدم تعبير القوى الاقليمية في هذا الصدد للاشارة الى الدول التي تقع جغرافيا في المنطقة ولعل أبرز البلاد التي تسعى الى فرض وجودها في البحر الأحمر بشكل واضح هي اسرائيل وبالذات بعد عام ١٩٧٣ وان كانت السياسة الاسرائيلية لها جذورها وأبعادها التي تمتد الى ما هو أبعد من ذلك بكثير . لقد كتب موشي ديان في مؤلفه بعنوان « مذكرات حملة سيناء (٩) » أن واحدة من أهم قضايا الصراع بين اسرائيل ومصر هي حرية الملاحة الاسرائيلية في البحر الأحمر وكان يقصد بذلك كما واضح هو حرية استخدام كل من مضيق تيران وقناة السويس . وتتابعت عدة أحداث لتبرز الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر من المنظور الاسرائيلي : (١٠)

★ حادثة قيام لنش بحري مسلح في باب المندب تابع لاحدى منظمات المقاومة الفلسطينية بعملية قصف لسفينة تجارية اسرائيلية تدعى كورال ــ سي كانت ترفع العلم الليبيري . ووقتها أسرع حاييم بارليف رئيس الأركان بزيارة أثيوبيا وتعرضت الصحف الاسرائيلية للخطورة التي يمثلها باب المندب بالنسبة لاسرائيل .

★ محاولة اسرائيل الوجود العسكري المباشر في بعض الجزر المتحكمة في مدخل البحر الجنوبي وتردد في هذا المجال وجود اسرائيل في ١٢ جزيرة منها جنش الكبرى والصغرى على بعد ١٣٦ كيلومترا من باب المندب ، وجزيرة زكر (أو زكور) على بعد ٣٢ كيلومترا من الشاطيء اليمني ، وجزيرة أبو عيل شمالي زكر بحوالي ٥ كيلومترات .

كما تردد أن الطيران الاسرائيلي يقوم بطلعات جوية منتظمة لمراقبة الأنشطة المختلفة التي تتم في المنطقة ومكنها من ذلك امتلاك طائرات فانتوم ـ ١٥ وهو ما أشار اليه اعلان اليمن الشمالي في ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ من قيام طائرتين معاديتين بالاستطلاع في باب المندب في يومي ١٨ و ٢٥ نوفمبر على التوالي .

★ وجاءت حرب اكتوبر ١٩٧٣ واعلان مصر اغلاق باب المندب أمام السفن الاسرائيلية لتبرز بشكل أوضح من أي وقت مضى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في الصراع مع اسرائيل .

ان الأهداف الاسرائيلية في البحر الأحمر متعددة منها ضمان الملاحة التجارية لميناء ايلات ، وتوسع التجارة مع الدول الافريقية والآسيوية وبالذات شرق وجنوب أفريقيا واستراليا ، وتوفير احتياجاتها من البترول الخام .

ويثار في هذا الصدد العلاقات الاسرائيلية الاثيوبية والتي تحتل موقعا خاصا في سلم الأولويات الاسرائيلية حيث اعتبرت اثيوبيا رأس جسر لاسرائيل في أفريقيا وموطيء قدم لتثبيت وضع عسكري استراتيجي في مدخل البحر الأحمر ، ودعم من هذا الوضع ـ تاريخيا ـ عدة اعتبارات :

★ أن كلا من أثيوبيا واسرائيل يمثلان نوعا من « الهامش الاقليمي » في المنطقة على حدود الدول العربية .

★ ازدهار العلاقات الاقتصادية والعسكرية في عهد الامبراطور هيلاسلاسي والتي تمثلت في عديد من الشركات الاسرائيلية والمختلطة والتدريب وتزويد الخبرة الفنية .

★ وجود جالية يهودية في اثيوبيا « الفلاشا » وهي من أقدم الجاليات اليهودية في العالم وتعمل اسرائيل على مساعدتهم اقتصاديا ورفع مستواهم الاجتماعي .

★ استغلت اسرائيل دعم الدول العربية وتأييدها لاستقلال أرتريا لكسب ود أثيوبيا ٠

وان كان من الجدير بالذكر الاشارة الى عدم اتضاح صورة العلاقات الاثيوبية ـ الاسرائيلية الراهنة بعد قيام الحكم العسكري الراديكالي ووجهته السوفييتية فبينما تذكر المصادر الاثيوبية أية علاقة مع اسرائيل وتتخذ منها موقفا عدائيا ، أشار بعض المسئولين الاسرائيليين الى استمرار التعاون العسكري الذي يتمثل في تزويد أثيوبيا ببعض الأسلحة الخفيفة والمعدات اللازمة لحرب العصابات ضد الثورة الأرترية ٠

وأخيرا ينبغي الاشارة الى دور المملكة العربية السعودية التي تولي اهتماما كبيرا بمنطقة البحر الأحمر ـ فهي الدولة الوحيدة التي يمتد اقليمها من الخليج العربي الى البحر الأحمر ـ وتؤكد ضرورة التنسيق بين الدول المطلة على البحر منذ عام ١٩٧٢ ٠ ويدعم من دور السعودية ازدياد وزنها المالي ، وغياب أي أدوار عربية أخرى مؤثرة ، وتشجيع الولايات المتحدة لها باعتبارها أكثر القوى المعبرة عن مصالح لا تتعارض مع مصالحها في ظل نمو التيارات اليسارية في القرن الافريقي ٠ وتسعى السعودية الى القيام بدور رئيسي في تأمين البحر والملاحة فيه وتستعمل في ذلك صلاتها الوطيدة بكل من مصر والسودان والصومال واليمن الشمالي وهو مادفعها الى الدعوة الى عقد مؤتمر قمة للدول العربية السبع المطلة على البحر ٠

ولا تكتمل صورة الصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر بدون عرض وملخص لقضايا الصراع الاقليمي التي تدور بين بعض دول المنطقة والتي توفر البيئة الموضوعية لتدخل القوى الخارجية وهي :

★ الثورة الأرترية وتتمثل قيمة اقليم أرتريا من الناحية الاستراتيجية في أن سواحله تمتد في مواجهة سواحل اليمنيتين امتدادا لسواحل مصر والسودان والصومال الى جنوب البحر الأحمر وهي بحكم تبعيتها لأثيوبيا تعتبر الساحل الوحيد غير العربي في جنوب البحر كما تعتبر المنفذ الوحيد لأثيوبيا على البحر ٠

★ الصراع الصومالي الاثيوبي في القرن الافريقي الذي يدور حول مناطق الحدود ويثير مشكلة مدى تمثيل الحدود السياسية التي ورثتها الدول الافريقية بعد الاستقلال للواقع الاجتماعي والبشري القائم

وكذا للحدود التاريخية في افريقيا · وتبدو خطورة هذا الصراع فيما ادى اليه من صدام مسلح عام ١٩٧٧ بما ترتب عليه من تدخلات اقليمية ودولية · فقد ادى الصراع الى تدخل لقوات كوبية ومستشارين سوفييت الى جانب اثيوبيا ، كما ادى الى قيام عدد من دول المنطقة بتأييد الصومال (ايران ، والسعودية ، ومصر) او أثيوبيا (اليمن الجنوبي) فاضاف بعدا جديدا للاستقطاب الناشيء في المنطقة ·

★ الخلافات الكامنة حول الحدود في المنطقة مثل مطالب الصومال الاقليمية ازاء كل من كينيا وجيبوتي · كما ان جيبوتي تمثل اهمية خاصة بالنسبة لاثيوبيا · فنتيجة للثورة الأرترية وسيطرة الثوار على عدد من موانيها فان جزءا كبيرا من التجارة الاثيوبية يتم من خلال جيبوتي ·

٤ ـ امن البحر الأحمر ـ المخاطر والتحديات :

لقد ادى الصراع الدولي الذي يستخدم في أغلب الأحيان أدوات اقليمية والوجود العسكري لعدد من الدول في البحر الأحمر والمصالح المختلفة التي تسعى الدول الخارجية والاقليمية الى تحقيقها الى بروز عدة اتجاهات سياسية :

- اتجاه المملكة العربية السعودية الى القيام بدور فعال في المنطقة يتفق مع تطلعاتها العامة للعب دور أكبر في المنطقة يتناسب مع ثرواتها المتزايدة ، وينبع من واقع الحرص على تامين وانتاج ونقل بترولها وذلك بالدعوة الى تحييد المنطقة ووضع نظام لأمن البحر الأحمر على أساس جعله بحيرة عربية ، وتشجيعها السودان واليمن الشمالي والصومال للتحرك في هذا الطريق وتأييدها حركة تحرير أرتريا · وبصفة عامة فان هذا الاتجاه يهدف الى مواجهة النفوذ السوفييتي النامي في شرق أفريقيا ·

- اتجاه اسرائيل لتثبيت مبدأ حرية الملاحة في البحر الأحمر وضمان عدم اغلاق مضيق باب المندب في وجه تجارتها وذلك من خلال العمل على افشال أية محاولة لتقريب وجهات النظر بين دوله للوصول الى صيغه بشأنه واعتبار ذلك جزءا من أية تسوية للصراع العربي الاسرائيلي (٩) .

- اتجاه اثيوبيا ـ بوحي من مصالحها وبتشجيع من الاتحاد السوفييتي ـ لأية ترتيبات جماعية عربية في البحر الأحمر ، وعدم تحمس اليمن الجنوبي لذلك مع التأكيد على ضرورة اشراك كافة الدول المطلة على البحر الأحمر في أية ترتيبات بما يعني مساهمة أثيوبيا . وجدير بالذكر ان أثيوبيا ترفض بالذات الوصف الذائع للبحر الأحمر بانه بحيرة عربية ففي تعليق وزارة الخارجية الاثيوبية على مؤتمر الخرطوم في فبراير ١٩٧٧ ورد أن تصريحات الرؤساء الثلاثة عن أمن البحر الأحمر تنزع الى السيطرة والتدخل وان وصف البحر الأحمر بأنه بحيرة عربية يثير القلق والدهشة لأن أثيوبيا تمارس سيادتها على جزء كبير من سواحله وان « من انتدبوا أنفسهم لاتخاذ قرارات بشان أمور تمس سيادة أثيوبيا البحرية على الجزر التي تخصها في البحر الأحمر فانهم يتدخلون في الشئون الداخلية لدولة أخرى »

ان هدف تحييد البحر الأحمر أو اعلانه منطقة سلام هو مسألة لا تتوقف على ارادة الأطراف المحلية بقدر ما ترتبط باستراتيجيات القوى الكبرى والتي رغم أهدافها ومصالحها فانها تتفق على الرغبة في الاستمرار في الوجود العسكري في المنطقة . وهكذا فان التحييد يدخل في باب النوايا الطيبة أكثر من اعتباره أحد البدائل السياسية المتاحة ، كما أن الحديث عن عروبة البحر الأحمر أو اعتباره بحيرة عربية قد يكون تعبيرا عن آمال أو تطلعات ولكن نعوزه الفرص والامكانات . ان السؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح هو كيف يمكن للدول العربية المطلة على البحر الأحمر تحقيق أقصى درجة من الأمن القومي لها على ضوء معطيات الصراع الدولي في المنطقة ؟ .

هل يمكن مثلا أن يتحقق نوع من التنسيق العسكري فيما بينها لتحقيق أهداف معينة ؟ .

هل يمكن اقامة قوات بحرية عربية مشتركة أو قيادة بحرية مشتركة في البحر الأحمر ؟ .

هل يمكن أن يزداد الوجود العسكري العربي في البحر الأحمر بشكل مؤثر وفعال وان تطور الدول العربية أسلحتها البحرية ؟ ٠

هل تنجح البلاد العربية في اخراج المنطقة بقدر الامكان من دائرة الصراع بين الدولتين الأعظم ؟ ٠

ان تحقيق أي من هذه الأهداف أو بعضها يتطلب الاتفاق حول حد أدنى من مفهوم الأمن العربي في البحر الأحمر وتحديد الأساليب التي يمكن انتهاجها لحمايته ٠

ولعل احد المسائل الهامة التي يمكن أن تثار في هذا الصدد هو تكريس الوجود البشري والاجتماعي والحضاري في الجزر العربية الموجودة في البحر الأحمر ٠ فبعض هذه الجزر غير مأهول بالسكان ، وسكانها يعيشون في مستويات بدائية ومتدنية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية ٠

نحن نعرف أن السيادة في عصرنا هذا ليست مسالة قانونية وحسب ولكنها ممارسة وأمر واقع أيضا ٠ ومن ثم فان اقامة حياة عربية متكاملة من جوانبها الاقتصادية والعمرانية والثقافية والاجتماعية في هذه الجزر تصبح قضية استراتيجية هامة لابد أن تتضافر من أجل تحقيقها الدول العربية ، وأول ما يجب توفيره في هذا المجال هو صورة دقيقة لما هو قائم في هذه الجزر فالمعلومات التي نعرفها كثيرا ماتكون مشوشة أو غير دقيقة ٠

لقد قيل كثيرا أن البحر الأحمر هو « بحر عربي » ٠ هذه حقيقة جغرافية تحولت الى واقع عسكري وأمني في حرب اكتوبر وبقي أن تصبح حقيقة استراتيجية تضعها كل الدول في اعتبارها عند تحديد أهدافها وخططها في هذه المنطقة في العالم ٠ وقتها يصبح البحر الأحمر لنا وليس علينا ومصدرا للأمن والسلم وليس مجالا للتهديد والصراع والتنافس بين الدول الكبرى ٠

الهوامش

١ - قليلة هي الدراسات التي عالجت مفهوم الأمن القومي من الناحية النظرية باللغة العربية • أنظر : د• حامد ربيع : نظرية السياسة الخارجية (القاهرة : د•ت) ، روبرت ماكنمارا : جوهر الأمن ترجمة يونس شاهين (القاهرة ، ١٩٧٠) •
أنظر باللغة الانجليزية :

A. Wolfors, National Security as an Ambiguous Symbol, in D.S. Mclellan et al, The Theory and Practice of International Relations (New Jersey, 1960); Berkowitz, the Emerging Field of National Security, World Politics (1966); D. Schulman, What Does Security Mean Today, Foreign Affairs (1971) and W.W. Whitson ed., Foreign Pollcy and US National Security (New York, 1976).

٢ - حول مفهومي الأمن العربي والأمن المصري ، أنظر امين هويدي : الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي (بيروت ، ١٩٧٥) واللواء عدلي حسن سعيد : الأمن القومي واستراتيجية تحقيقه (القاهرة ، ١٩٧٧) •

٣ - أنظر بصفة عامة الملف الخاص عن البحر الأحمر في السياسة الدولية ، عدد ٥٤ (أكتوبر ١٩٧٨) ص ٦٦ - ١٠٧ وكذا

The Middle East, no. 30 (April 1977). pp. 17 - 26 and J. Campbell. The Red Sea and Suez in A. J. Cottrell and R.M. Burrell, eds., The indian Ocean its Politics, Economics and Military Importance (New York, 1972), pp. 129 - 151.

٤ - د• شوقي عطاالله الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (القاهرة ، ١٩٧٤) وكذلك الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر ١٨٦٣ - ١٨٧٩ (القاهرة : د•ت) •

٥ - القبس الكويتية في ١١ و ١٢ يناير ١٩٧٧ •

٦ - في هذه التطورات انظر النشرة الاعلامية الاسبوعية التي تصدرها هيئة الخبراء بوزارة الاعلام خلال الفترة يناير - يوليو ١٩٧٧ •

٧ - في تفاصيل الصراع في القرن الافريقي ومواقف الدول الكبرى تجاهه ، انظر ملف السياسة الدولية عدد ٥٤ (اكتوبر ١٩٧٨) ص ٨ - ٦٥ •

٨ - حول الصراع الدولي في المحيط الهندي انظر

R. Burt, Strategic Politics and the Indian Ocean, Pacific Affairs, vol. 47 (1974 - 1975), pp. 509 - 514; A. Ghebhart, Soviet and U S Interests in the Indian Ocean, Asian Survey, (1975), pp. 672 - 683 and World Armaments and Disarmament Book, Sipri Yearbook (London, 1977).

٩ ـ

M. Dayan, Diary of Sinai Campaign (London, 1967), p. 17.

١٠ ـ الدراسات عن اسرائيل والبحر الأحمر متعددة ، انظر على سبيل المثال :

M. Abir, Oil, Power and Politics : Conflict in Arabia, The Red Sea and the Gulf (London, 1971) and Red Sea Politics, Adelphi papers no. 93 (London, 1972) and R. Reppa, Israel and Iran : Bilateral Relations and effect on the Indian Ocean (New York, 1974).